دور الوسيط الدولي في الحل السياسي في القضية السورية

بين عامي 2012و2021

الباحث: أحمد محمد الخالد
المركز السوري سيرز

مقدمة:

يعد حل النزاعات[1] وارساء السلم الدولي أحد المحاور الرئيسة لعمل منظمة الأمم المتحدة فهو من الأهداف الرئيسية الواردة في ميثاقها ولكن ما حدث في سورية هو تصادم دور المبعوث الدولي مع القوى العظمى والتي عطلت مجلس الأمن من خلال منع صدور مشاريع القرارات من جهة ووقف تنفيذ القرارات من جهة اخرى.

يتم تكليف المبعوثين الدوليين برفع تقارير دورية للأمين العام، ويعرضها بدوره على مجلس الأمن، لاتخاذ قرار بشأن ما ورد بها من وقائع تتعلق بالأمن والسلم.[2]

ويقر ميثاق الأمم المتحدة بالوساطة باعتبارها وسيلة هامة للتسوية السلمية للنزاعات بين الدول وداخلها على حد سواء.

الوساطة هي وسيلة لحل النزاع، بمقتضاها يقوم طرف محايد بتسمية الوسيط لتسهيل وتنسيق المفاوضات التي يعقدها أطراف النزاع من أجل التوصل إلى اتفاق بينهم.[3]

الوساطة ليست غاية في ذاتها وعصابة أسد لا تحترم التشريعات المحلية والقانون الدولي ولا يمكن إلزامها بالتوقف عن إجرامها من قبل مبعوث أممي قرارته غير ملزمة وحتى قرارات

[1] وما يحدث في سورية هو ثورة: تغيير جذري للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بيد الشعب وقد تصبح مسلحة كوسيلة للوصول للتغيير المنشود او قد تبقى سلمية بيضاء بدون إراقة دماء.

[2] حتى لو صدرت قرارات من مجلس الأمن ولم تنفذ تعتبر مهملة حيث صدرت عدة قرارات فيما يخص القضية السورية وتم تعطيلها من قبل روسيا كما وبقيت بعض اقتراحات القرارات مجرد مشاريع قرار بسبب حق الفيتو الروسي الذي منع صدورها.

[3] يرفض الثوار الوساطة كنظام بديل عن القضاء والمحاسبة لتسوية النزاع بين الشعب والسلطة القاتلة في سورية التي ترتكب جرائم حرب بشكل شبه يومي.

مجلس الأمن غير ذات جدوى في ظل حماية روسيا لهذه العصابة لطالما أنها ليست تحت الفصل السابع من الميثاق الأممي.

ويؤكد مجلس حقوق الإنسان بأن الافلات من العقاب على الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الانسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الانساني يشجع على تكرارها ويشكل عائقا رئيسيا أمام تحقيق السلام الدائم على المستوى الوطني وكذلك أمام تعزيز التعاون فيما بين الشعوب وتعزيز السلم والأمن الدوليين وبالتالي الوساطة في الحالة السورية هي عملية تبييض لإجرام عصابة أسد.

وفقا للمادة 101 من الفصل 15 للميثاق الأممي: يعين الأمين العام موظفي الأمانة طبقا للوائح التي تضعها الجمعية العامة.

يعين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولمجلس الوصاية ما يكفيهما من الموظفين على وجه دائم ويعين لغيرهما من فروع الأمم المتحدة الأخرى ما هي بحاجة إليه منهم. وتعتبر جملة هؤلاء الموظفين جزءاً من الأمانة.

تولى جير بيدرسون منصبه كمبعوث خاص للأمم المتحدة إلى سورية منذ كانون الثاني 2019، وهو يقود جهود الأمم المتحدة من أجل التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 2254 لعام 2015، الذي يتضمن العناصر المطلوبة لحل سياسي للنزاع السوري بقيادة وملكية سورية وبتسيير من الأمم المتحدة.

وتأتي جهود السيد جير بيدرسون في أعقاب جهود ثلاثة وسطاء سابقين هم: المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية كوفي عنان الذي عين في شباط 2012، حيث أصدرت الجمعية العامة القرار رقم 253/66 لعام 2012 الذي يطالب الأمم المتحدة أن تشارك جامعة الدول العربية في دعم التوصل إلى حل سلمي للنزاع من خلال عملية انتقالية سياسية كما اعتمد مجلس الأمن القرارين 2042 و2043 اللذين أقرا خطة أنان ذات النقاط الست عام 2012، وبعدها تم تعيين الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية الأخضر الإبراهيمي، وخلفه المبعوث الخاص للأمم المتحدة ستيفان دي ميستورا.

يتطلب قرار مجلس الأمن 2254 لعام 2015 الامتثال للقانون الدولي، ويشدد على حماية المدنيين ووصول المساعدات الإنسانية دون قيود، ووقف الأعمال العدائية، والتعاون للتصدي للإرهاب، وتنفيذ تدابير بناء الثقة، وإطلاق سراح المحتجزين والمختطفين وتوضيح مصير المفقودين. كما يتناول إقامة حكما ذا مصداقية يشمل الجميع ولا يقوم على الطائفية، ووضع جدول زمني وعملية لصياغة دستور جديد، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة تدار تحت إشراف الأمم المتحدة وفقا لأعلى المعايير الدولية للشفافية والمساءلة. ويتحدث القرار أيضا عن عودة اللاجئين بشكل آمن وطوعي وعن مسائل إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع، ويشير القرار إلى الصلة الوثيقة بين وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني وعملية سياسية موازية، وهو يرسم مسار عملية سياسية تملكها سورية وتيسّرها الأمم المتحدة في جنيف.[4]

النزاع المسلح الداخلي:

نزاع يدور على إقليم أحد الأطراف السامية المتعاقدة بين قواته المسلحة وقوات مسلحة منشقة أو جماعات نظامية مسلحة أخرى وتمارس تحت قيادة مسؤولة على جزء من إقليمه من السيطرة ما يمكنها من القيام بعمليات عسكرية متواصلة ومنسقة.[5]

لقد تم تصدير ثورة الشعب السوري على أنها جناح مسلح فقط علما أنه تم حمل السلاح من قبل الجيش السوري الحر ليتم حماية هذا الحراك الثوري من الإجرام اليومي لعصابة أسد ولمنع تدخل ميليشيا إيران في سورية حيث بدأ النزاع داخل حدود سورية بين الشعب الثائر المطالب بأبسط حقوق الإنسانية والسلطة المستبدة وتم تدويل القضية السورية من قبل عصابة أسد لإجهاض الثورة السورية علما أنها لازالت سلمية ببعض مكوناتها بعد عقد من الزمن سلمية وهنالك حراك مدني مستمر ويتم التعتيم الإعلامي عنه.

[4] لم ينفذ من قرار مجلس الأمن رقم 2254 لعام 2015 إلا ما يخص ضم منصتي موسكو والقاهرة وما يخدم اللانظام السوري.

[5] الملحق (البروتوكول) الثاني الإضافي إلى اتفاقيات جنيف، 1977، المادة الاولى -الفقرة الأولى.

الأنشطة التي يقوم بها المبعوث الأممي إلى سورية:

هنالك وسائل دبلوماسية لحل النزاعات:

المفاوضات والمساعي الحميدة والوساطة والتحقيق والتوفيق والقضاء.

وهنالك وسائل غير دبلوماسية لحل النزاعات:

المقاطعة والحصار والحرب.

ولكن ما نفع الدبلوماسية من طرف واحد عندما تستمر الحرب من الطرف الاخر حيث أن جرائم عصابة أسد وميليشيا إيران لم تتوقف حتى هذه اللحظة.

لقد تضمن قرار مجلس الأمن 2254 لعام 2015 عرض للمسائل التي ينبغي معالجتها لإنهاء الصراع السوري وتحقيق الاستقرار والسلام الحقيقي حيث يتعلق القرار 2254 بأداء ولاية المبعوث الأممي ولهذا سيتم التركيز على القرار المذكور وعلى المبعوث الأممي الحالي.[6]

1. المساعي الحميدة:

يبذل المبعوث الخاص جهوداً لبناء الثقة بين الأطراف المتحاربة وعقد وتسهيل المفاوضات من أجل تسوية سياسية للصراع السوري، تماشياً مع قرار مجلس الأمن 2254 للعام 2015.

ويلتزم المبعوث الخاص بإشراك الحكومة السورية وهيئة المفاوضات السورية المعارضة[7] في حوار ومفاوضات شاملة ومستدامة، وفتح الباب أمام عملية سياسية في جنيف بين الحكومة والمعارضة.

كما يعمل المبعوث الخاص على كامل مجموعة القضايا المحددة في القرار 2254.

ويرحب المبعوث الخاص بالتزام الجهات الفاعلة الرئيسية وأصحاب المصلحة الدوليين في دعم ولايته، ويركز على تحسين الحوار والتعاون الدوليين لدعم عملية جنيف السياسية وتنفيذ القرار 2254.

[6] السلام يكون بمحاسبة عصابة أسد عن جرائم الحرب وبإخراج القوى الأجنبية من سورية.

[7] بعد أن تم تطعيمها بالمعارضة المصطنعة والتي لا مانع لديها من بقاء بشار المجرم وعصابته في الحكم.

حيث نص القرار 2254:

...

2 - يطلب إلى الأمين العام أن يقوم، من خلال مساعيه الحميدة وجهود مبعوثه الخاص إلى سورية، بدعوة ممثلي الحكومة السورية والمعارضة إلى الدخول على وجه السرعة في مفاوضات رسمية بشأن عملية انتقال سياسي، مستهدفا أوائل كانون الثاني 2016 كموعد لبدء المحادثات، عملا ببيان جنيف وتماشيا مع بيان الفريق الدولي المؤرخ 14 تشرين الثاني 2015، بهدف التوصل إلى تسوية سياسية دائمة للأزمة.

2. اللجنة الدستورية:

يفوض قرار مجلس الأمن 2254 الأمم المتحدة بتيسير العملية السياسية التي يقودها السوريون، والتي تحدد ضمن أمور أخرى جدولًا زمنيًا وعملية لصياغة دستورا جديدا، وبموجبه يتم إجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة، وفقاً لأعلى المعايير الدولية للشفافية والمساءلة، مع جميع السوريين الذين يمكن لهم المشاركة بمن فيهم اولئك الذين يعيشون في المهجر.

عملاً بالقرار 2254 المتعلق بأداء ولاية المبعوث، قام المبعوث الأممي الخاص لسورية بإنشاء لجنة دستورية ذات مصداقية، متوازنة وشاملة للجميع، بقيادة وملكية سورية. تم تأسيس اللجنة الدستورية بناء على اتفاق بين حكومة الجمهورية العربية السورية وهيئة المفاوضات السورية المعارضة على حزمة اتفاق بشأن الاختصاصات وقواعد الإجراءات الأساسية، والتي أعلن عنها الأمين العام للأمم المتحدة في 23 أيلول 2019. وقال الأمين العام في بيانه: أعتقد اعتقادا راسخا أن إطلاق اللجنة الدستورية بقيادة وملكية سورية يمكن ويجب أن يكون بداية المسار السياسي للخروج من الأزمة، نحو حل يتماشى مع القرار 2254 الذي يلبي التطلعات المشروعة لجميع السوريين ويستند إلى التزام قوي بسيادة البلد واستقلاله ووحدته وسلامة أراضيه.

حيث جاء بالقرار 2254:

...

4 - يعرب عن دعمه، في هذا الصدد، لعملية سياسية بقيادة سورية تيسرها الأمم المتحدة وتقيم، في غضون فترة مستهدفة مدتها ستة أشهر، حكما ذا مصداقية يشمل الجميع ولا يقوم على الطائفية، وتحدد جدولا زمنيا وعملية لصياغة دستور جديد، ويعرب كذلك عن دعمه لانتخابات حرة ونزيهة تجرى، عملا بالدستور الجديد، في غضون 18 شهرا تحت إشراف الأمم المتحدة، بما يستجيب لمتطلبات الحوكمة وأعلى المعايير الدولية من حيث الشفافية والمساءلة، وتشمل جميع السوريين الذين تحق لهم المشاركة، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في المهجر، على النحو المنصوص عليه في بيان الفريق الدولي المؤرخ 14 تشرين الثاني 2015.

3. الشؤون الإنسانية:

لقد تم إنشاء مجموعه العمل المعنية بالشؤون الإنسانية (HTF) للتعامل مع الأولويات العاجلة المتعلقة بقرار المجموعة الدولية لدعم سورية (ISSG) لتسهيل تنفيذ الفقرتين 12 و13 من قرار مجلس الأمن 2254 (2015)، بما في ذلك رفع جميع أشكال الحصار، تأمين وصول المساعدات الانسانية بشكل مستدام ودون عوائق إلى المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها، وحماية المدنيين. تتألف مجموعه العمل المعنية بالشؤون الإنسانية من سبعة وعشرين عضوا من المجموعة الدولية لدعم سورية (ISSG) ويرأسها كبير مستشاري الشؤون الإنسانية للمبعوث الخاص لسورية.

حيث جاء في القرار 2254:

...

وإذ يحث جميع الأطراف في العملية السياسية التي تتولى الأمم المتحدة تيسيرها على الالتزام بالمبادئ التي حددها الفريق الدولي، بما في ذلك الالتزام بوحدة سورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية وطابعها غير الطائفي، وكفالة استمرارية المؤسسات الحكومية، وحماية

حقوق جميع السوريين، بغض النظر عن العرق أو المذهب الديني، وضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء البلد.

4. وقف إطلاق النار:

أنشأ أعضاء المجموعة الدولية لدعم سورية (ISSG) مجموعه عمل لوقف إطلاق النار (CTF) لاتخاذ خطوات فورية لتأمين الدعم الكامل من قبل جميع أطراف النزاع لوقف الأعمال العدائية. ويشارك الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية في رئاسة مجموعه العمل، وتتألف من سبعة وعشرين عضواً من المجموعة الدولية لدعم سورية (ISSG). تعقد مجموعه العمل المعنية بشؤون وقف إطلاق النار (CTF) اجتماعاتها في جنيف ويقوم مكتب المبعوث الخاص لسورية بمهام السكرتارية لهذه المجموعة.

حيث جاء في القرار 2254:

...

6 - يطلب إلى الأمين العام أن يقود، من خلال مكتب مبعوثه الخاص وبالتشاور مع الأطراف المعنية، الجهود الرامية إلى تحديد طرائق وشروط وقف إطلاق النار، ومواصلة التخطيط لدعم تنفيذ وقف إطلاق النار، ويحث الدول الأعضاء، ولا سيما أعضاء الفريق الدولي لدعم سورية، على دعم وتسريع كل الجهود المبذولة لتحقيق وقف لإطلاق النار، بسبل منها الضغط على جميع الأطراف المعنية للموافقة على وقف إطلاق النار والتقيد به.

5. المعتقلين والمختطفين والمفقودين:

يعد ملف المعتقلين والمختطفين والمفقودين من الأولويات الرئيسية للمبعوث الخاص لسورية، بناءً على أسس إنسانية بحتة، ولكن أيضاً كإجراء أساسي لبناء الثقة.

ويؤكد المبعوث الخاص ونائب المبعوث الخاص باستمرار على الحاجة إلى إحراز تقدم بناء في هذا الملف، والاستمرار في دعوة جميع الأطراف للمشاركة في عمليات إفراج من جانب واحد، وتجاوز التبادلات احاديه الأطراف، وتسريع وتيرة الإفراج عن النساء والأطفال والمرضى وكبار السن.

6. الانتخابات:

تعد الانتخابات الشاملة والحرة والنزيهة عنصراً أساسياً في العملية السياسية التي يقودها السوريون والمنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 2254 وينوط مكتب المبعوث الخاص بالمشاركة في العمليات الانتخابية التي تتم وفقاً لإطار دستوري جديد تحت إشراف الأمم المتحدة.

7. دعم المجتمع المدني:

تم إنشاء غرفة دعم المجتمع المدني في يناير 2016 من قبل مكتب المبعوث الخاص لسورية كمنصة لضمان عملية سياسية شاملة من خلال التشاور مع مجموعة واسعة ومتنوعة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وإشراكها. ومن خلال غرفة دعم المجتمع المدني، يمكن للجهات الفاعلة في المجتمع المدني أن تلتقي وتتفاعل وتتبادل الأفكار فيما بينها، مع مكتب المبعوث الخاص، والجهات الفاعلة المعنية في الأمم المتحدة، فضلاً عن أصحاب المصلحة الدوليين.

8. مشاركة المرأة السورية:

تم إنشاء المجلس الاستشاري للمرأة السورية (WAB) من قبل مكتب المبعوث الخاص في كانون الثاني 2016، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبدعم من إدارة الشؤون السياسية في الأمم المتحدة. جاء ذلك بعد عدة سنوات من الجهود والدعوة من قبل نشطاء حقوق المرأة السورية من أجل القيام بدور مباشر وهادف في محادثات السلام.

والفكرة الأساسية وراء هذا المجلس هي ضمان وتشجيع مشاركة المرأة مشاركة فاعله في العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة في سورية.

حيث جاء بالقرار 2254:

...

وإذ يشجع على مشاركة المرأة على نحو هادف في العملية السياسية التي تتولى الأمم المتحدة تيسيرها من أجل سورية.

ولقد تم عقد بعض الجلسات بصيغة آريا حيث تشكل جلسات" صيغة آريا "ممارسة حديثة نسبيا لأعضاء مجلس الأمن.[8]

كوفي عنان المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سورية:

كان كوفي عنان أمين عام سابق للأمم المتحدة وهو أول من تولى المهمة في عام 2012 كمبعوث أممي- عربي مشترك.

وصرح عنان في حزيران 2012 أن النظام السوري مسؤول عن الفشل في التوصل إلى حل، وقال إنه لم يلتزم بالخطة التي وضعتها لحل الأزمة.

وقدم عنان استقالته في آب 2012، بعد مطالبته لمجلس الأمن بالضغط على النظام السوري، مؤكدا أن المسؤول الأول عن العنف الجاري في البلاد هو النظام.

النقاط الست المقدمة من المبعوث الخاص المشترك للأمين العام الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية كوفي عنان:

(1) الالتزام بالعمل مع المبعوث في عملية سياسية شاملة تقودها سورية لتلبية الطموحات والاهتمامات المشروعة للشعب السوري، وتحقيقا لهذه الغاية الالتزام بتعيين مفاوض ذي صلاحيات عندما يدعوها المبعوث لذلك.

(2) الالتزام بوقف القتال والإشراف على وقف العنف المسلح بجميع أشكاله من قبل جميع الأطراف لحماية المدنيين وتحقيق الاستقرار في البلاد. وعلى الحكومة السورية سبح قواتها.

والعمل مع المبعوث لتحقيق وقف مستدام للعنف المسلح من قبل جميع الأطراف مع آلية إشراف فعالة للأمم المتحدة.

[8] هي على غرار المشاورات غير الرسمية التي يعقدها مجلس الأمن بكامل هيئته، حيث أن المجلس بمقتضى المادة 30 من الميثاق، هو سيد إجراءاته وله حرية تحديد ممارساته.

وجلسات" صيغة آريا "عبارة عن اجتماعات ذات طابع غير رسمي وسري للغاية تمكّن أعضاء مجلس الأمن من تبادل الآراء بطريقة صريحة وخاصة، ضمن إطار إجرائي متسم بالمرونة، وتتيح هذه الجلسات لأعضاء المجلس المهتمين بالموضوع فرصة لإجراء حوار مباشر مع الممثلين السامين للحكومات والمنظمات الدولية وكذلك مع الأطراف من غير الدول، بشأن المسائل التي تقع ضمن مسؤولية مجلس الأمن.

(3) ضمان تقديم المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب إلى جميع المناطق المتضررة من القتال.

(4) تكثيف وتيرة ونطاق الإفراج عن الأشخاص المحتجزين تعسفا، بما في ذلك الفئات الضعيفة بشكل خاص من الأشخاص والأشخاص المشاركين في الأنشطة السياسية السلمية.

(5) ضمان حرية التنقل في جميع أنحاء البلاد للصحفيين.

(6) احترام حرية تكوين الجمعيات والحق في التظاهر السلمي بوصفهما مضمونة قانونا.[9]

قرار الجمعية العامة في شباط 2012:

حيث ورد في القرار الحث على دعم جهود الجامعة العربية والعمل على حل سلمي للقضية السورية ولقد جاء فيه:

...

11 - تطلب، في هذا السياق، إلى الأمين العام وجميع هيئات الأمم المتحدة المعنية دعم جهود جامعة الدول العربية، عن طريق المساعي الحميدة الرامية إلى تشجيع حل سلمي للأزمة السورية، ومنها تعيين مبعوث خاص، وعن طريق تقديم المساعدة التقنية والمادية، بالتشاور مع جامعة الدول العربية.[10]

قرار الجمعية العامة في آب 2012:

ولقد نصت الجمعية في قرارها على تنفيذ بيان جنيف بتاريخ 30 حزيران 2012 بوجه السرعة وعلى الخصوص:

- إنشاء هيئة حكم انتقالية بتوافق الآراء
- إعادة النظر في الدستور بناء على حوار وطني شامل

[9] قرار مجلس الأمن رقم 2042 لعام 2012

[10] قرار الجمعية العامة في 16 شباط 2012

- إجراء انتخابات حرة نزيهة متعددة الأحزاب في إطار هذا النظام الدستوري الجديد

حيث ورد في القرار:

...

١٧ - تطالب في هذا الصدد بأن تعمل جميع الأطراف السورية مع مكتب المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سورية من أجل أن تنفذ على وجه السرعة الخطة الانتقالية المنصوص عليها في البيان الختامي الصادر عن مجموعة العمل من أجل على نحو يكفل السلامة للجميع في جو من الاستقرار سورية في 30 حزيران 2012 والهدوء، وبخاصة من خلال إنشاء هيئة حكم انتقالية بتوافق الآراء وإعادة النظر في الدستور بناء على حوار وطني شامل وإجراء انتخابات حرة نزيهة متعددة الأحزاب في إطار هذا النظام الدستوري الجديد.

...

20 - تطلب إلى المبعوث الخاص المشترك أن يركز جهوده على التوصل إلى آلية سلمية لتنفيذ المرحلة الانتقالية من أجل إقامة دولة تعددية مدنية ديمقراطية تتحقق فيها المساواة في المواطنة والحريات.

٢١ - تطلب إلى الأمين العام وجميع هيئات الأمم المتحدة المعنية تقديم الدعم للمبعوث الخاص المشترك في ما يبذله من جهود من أجل التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية.[11]

الدورة 66 للجمعية العامة في ايلول 2012:

وتدعي عصابة اسد تعاونها وموافقتها على المبادرة التي طرحها كوفي أعنان على لسان الجعفري حيث قال:

[11] قرار الجمعية العامة في 3 آب 2012

لقد وافقت بلدي سورية على تعيني السيد الأخضر الإبراهيمي ممثلا خاصًا لأمين العام للأمم المتحدة، وأعلنت عن استعدادها الكامل للتعاون معه في سبيل إنجاح مساعيه التي تحدث عنها للتو بكل وضوح.

وفي هذا الإطار، أؤكد أن استقالة السيد كوفي عنان يجب ألا تكون سببًا للابتعاد عن خطة النقاط الست المعتمدة

بقرار مجلس الأمن 2042(2012) وندعو جميع الأطراف، العربية والإقليمية والدولية، التي لها تأثير ونفوذ على الجماعات المسلحة، لاسيما تلك الدول التي كانت قد رفضت استقبال كوفي عنان ورفضت التعاون معه، أو تلك الدول التي أدلى مسؤولوها بتصريحات سلبية هدامة بعد أيام من تولي السيد عنان لمهامه.

ندعو تلك الدول جميعًا إلى التعاون مع السيد الإبراهيمي، وذلك تطبيقًا للالتزامات التي يفرضها عليها قرار مجلس الأمن 2042(2012) الآنف الذكر وأحكام الميثاق ومبادئ القانون الدولي.[12]

وكان كذب الجعفري لتضييع الوقت فهو يعلم أن روسيا مالكة حق الفيتو بالمرصاد لأي قرار سيتم اقتراحه في مجلس الأمن ضد هذه العصابة القاتلة.

الأخضر الابراهيمي المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سورية:

ليسوا ديبلوماسي الادمغة الفارغة بل هم دبلوماسيو السلال الفارغة هذه مقولة الأخضر الابراهيمي الذي عين في أيلول 2012 واستقال في آيار 2014، بعد وضعه المسؤولية على النظام السوري فيما يخص إعاقة تشكيل حكومة انتقالية وهي الفترة التي تم فيها انتخاب صوري لبشار الكيماوي.[13]

[12] الجمعية العامة الدورة 66، الجلسة 126، 4 ايلول 2012، ص 7

[13] ليس انتخاب إنما استمرار في سلب السلطة وسرقة صوت المواطنين المقيمين في مناطق سيطرته وهم أقرب للمساجين منهم للمواطنين.

دي مستور المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسورية:

عين الإيطالي دي ميستورا في تموز 2014 وجدول أعماله يتضمن أربع سلال هي: الحكم الانتقالي، والدستور، والانتخابات، ومكافحة الإرهاب.

كما عين الأمين العام أربعة ميسرين لرئاسة مجموعات العمل الموضوعية للحوار السوري بتاريخ 22 أيلول 2015

وقال السيد دي مستورا: إن الهدف من مجموعات العمل هو توفير إطار يسمح للسوريين بمعالجة متعمقة للمواضيع التي هي بالتأكيد ليست جديدة، ولكن افتقرت حتى الآن إلى مناقشة مستمرة بين السوريين. ومن المؤمل تمهد نتائجها الطريق في نهاية المطاف لاتفاق سوري لإنهاء الصراع على أساس بيان جنيف.[14]

وتضم المجموعة كلا من يان إيغلاند المعني بفريق العمل المتعلق بالسلامة والحماية، والسيد نيكولا ميشال المعني بفريق العمل المتعلق بالقضايا السياسية والقانونية، والسيد فولكر بيرتيس المعني بفريق العمل المتعلق بالشؤون العسكرية والأمنية ومكافحة الإرهاب، والسيدة بريجيتا هولست العاني المعنية بفريق العمل المتعلق باستمرارية الخدمات والمؤسسات العامة وإعادة الإعمار.

ولقد اتبع دي مستورا أسلوبا منحازا لروسيا والنظام منذ تعيينه كمبعوث دولي في تموز 2014، حيث منح النظام المجرم فرصة المماطلة في المفاوضات.

ولكنه حمل النظام لأول مرة مسؤولية فشل المفاوضات في 15 كانون الأول 2017 عقب انتهاء الجولة الثامنة من مباحثات جنيف. وقال دي مستورا حينها إن المعارضة تناولت جميع البنود في المفاوضات، وهي الانتقال السياسي، والدستور، والانتخابات، ومكافحة الإرهاب، إلا أن النظام ركز فقط على بند مكافحة الإرهاب علما أنه هو مصدر كل إرهاب.

[14] الأمم المتحدة، أخبار الأمم المتحدة، الأمين العام يعين أربعة ميسرين لرئاسة مجموعات العمل الموضوعية للحوار السوري، 22 أيلول 2015.
https://news.un.org/ar/story/2015/09/236332

وأعلن ديمستورا عن استقالته في تشرين الأول 2017 إلا أنه تابع مهمته حتى نهاية العام بسبب بدء العمل على تشكيل لجنة دستورية مختصة بكتابة الدستور.

الدورة 71 للجمعية العامة عام 2016:

حيث أعربت الجمعية العامة عن دعمها الكامل للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية من أجل حماية السكان المدنيين والتنفيذ الكامل للعملية السياسية السورية التي تقيم حكماً ذا مصداقية يشمل الجميع ولا يقوم على الطائفية، وفقا للبيان الختامي وبما يتفق مع قراري مجلس الأمن 2254 لعام 2015 و 2258 لعام 2015 وإذ، تحث المبعوث الخاص على تمهيد الطريق للتفاوض بشأن عملية انتقال سياسي حقيقي، وتطالب بالعودة إلى وقف الأعمال العدائية، واحترام جميع الأطراف في وقف الأعمال العدائية في الجمهورية العربية السورية لالتزاماتها، وإذ تحث جميع الدول الأعضاء، ولا سيما أعضاء الفريق الدولي لدعم سورية على استخدام نفوذها لضمان احترام تلك الالتزامات وتنفيذ تلك القرارات تنفيذا كاملا، بغية دعم الجهود الرامية إلى تهيئة الظروف اللازمة لدوام وقف إطلاق النار واستمراريته، وهو أمر ضروري للتوصل إلى حل سياسي للنزاع في الجمهورية العربية السورية، وإنهاء الانتهاكات والتجاوزات المنهجية والواسعة النطاق والجسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي.[15]

وكذلك ورد في الدورة 71 للجمعية العامة لعام 2016

...

29-تشير إلى البيانات التي أدلى بها المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، ستافان دي ميستورا، والتي تفيد أن سقوط الغالبية العظمى من الضحايا في صفوف المدنيين في الجمهورية العربية السورية يعزى إلى الاستخدام العشوائي لعمليات القصف

[15] الجمعية العامة الدورة 71، 2016، ص31

الجوي، وتطالب في هذا الصدد السلطات السورية بأن توقف على الفور أي هجمات على المدنيين،

وأي هجمات غير متناسبة وأي استخدام عشوائي للأسلحة في المناطق المأهولة بالسكان، بما في ذلك أي استخدام عشوائي للأسلحة ينطوي على إطلاق القذائف والقصف الجوي، وخاصة استخدام البراميل المتفجرة وأساليب الحرب التي تسب ب بطبيعتها إصابات مفرطة أو معاناة لا داعي لها، وتذكر في هذا الصدد بالالتزام باحترام القانون الدولي الإنساني في جميع الظروف.[16]

قرار مجلس الأمن رقم 846 لعام 2016:

...

10 - يعرب في هذا الصدد عن دعمه الكامل للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص من أجل التنفيذ الكامل للقرار 2254 لعام 2015 ويحث جميع أطراف النزاع الداخلي السوري على التعاون بشكل بناء وبحسن نية مع المبعوث الخاص تحقيقا لهذه الغاية ولاسيما من أجل معالجة الحالة في حلب على الفور.[17]

قرار مجلس الأمن رقم 2268 لعام 2016:

وإذ يقدر الجهود التي يبذلها الأمين العام في تنفيذ القرار 2254 (2015)، ويلاحظ انطلاق المحادثات بشأن عملية الانتقال السياسي في 29 كانون الثاني 2016 بفضل مساعيه الحميدة وعلى يد مبعوثه الخاص إلى سورية، انسجاما مع الفقرة 2 من القرار 2254 (2015).[18]

[16] المرجع السابق، ص37

[17] قرار مجلس الأمن رقم 846 لعام 2016

[18] قرار مجلس الأمن رقم 2268 لعام 2016

جير بيدرسون المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسورية:

أعلن الأمين العام للأمم المتحدة في تشرين الثاني 2018 تعيين بيدرسون مبعوثًا دوليًا إلى سورية.

بعض إحاطات بيدرسون إلى مجلس الأمن:

حيث تم تقديم حوالي 96 احاطة حتى نيسان 2021 من قبل المبعوثين الدوليين إلى سورية وهنا عرض لبعض منها:

إحاطة إلى مجلس الأمن 27 حزيران 2019:

...

22-...وكذلك أتطلع إلى أن تقوم الولايات المتحدة وروسيا بالبناء على ما تم مناقشته في سوتشي وتعزيز حوارهما

على أعلى المستويات أيضا فالتعاون بينهما هو عامل أساسي في تعزيز التعاون الدولي حول سورية. وأتمنى أيضا أن يتم تأطير هذا التعاون بشكل يسمح بمشاركة كل الأطراف الفاعلة الأخرى في دعم، وليس استبدال، مسار سياسي بقيادة وملكية سورية وبتيسير من الأمم المتحدة لكي تتمكن من إنجاز المهمة الموكلة إليها من قبل هذا المجلس.

...

24- إن مثل هذه الخطوات يمكن أن تؤشر إلى أننا نسير في اتجاه الحل السياسي اتساقا مع قرار مجلس الأمن 2254 من خلال لجنة دستورية تسفر عن خلق بيئة أمنة وهادئة ومحايدة بما يمهد الطريق لعقد انتخابات حرة ونزيهة بإشراف الأمم المتحدة وبمشاركة كافة السوريين بهدف تحقيق تسوية سياسية دائمة في سورية.[19]

[19] جير بيدرسون المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسورية، إحاطة إلى مجلس الأمن، 27 حزيران 2019

إحاطة إلى مجلس الأمن 29 آب 2019:

...

11-خامساً: دعونا نذكر أنفسنا بأن العائلات السورية تواجه مخاطر متعددة الأوجه، من العنف والإرهاب، والنزوح، والتجنيد الإجباري، والاعتقال التعسفي، والتعذيب، وتشريد الأسر، والعنف ضد المرأة، وعدد كبير من المسائل الأخرى المتعلقة بالحماية. كما يواجه السوريون مستويات غير مسبوقة من الفقر، والنقص في الموارد الاقتصادية، والشعور باليأس. هذا بالإضافة إلى ملايين اللاجئين الذين لا يزالون يواجهون عقبات تقف حائلاً بينهم وبين العودة الآمنة والطوعية بشكل يحفظ كرامتهم.[20]

إحاطة إلى مجلس الأمن 30 أيلول 2019:

...

28-لا يزال مصير عشرات الآلاف من المعتقلين والمخطوفين والمفقودين مجهولا، وتعاني عائلاتهم بشكل كبير ويواجهون تحديات يومية، إنني أدعو إلى العمل على ملف المعتقلين والمخطوفين والمفقودين، وبشكل خاص الافراج عن النساء والأطفال فهذا أمر ضروري، وقد حان الوقت لذلك الآن، الآن، السيد الرئيس لاتخاذ خطوات في هذا الشأن.

29-هناك أيضا ملايين من النازحين واللاجئين داخل وخارج سورية، معظمهم عرضة للخوف وفقدان الأمل وهناك حاجة لاتخاذ خطوات جادة لخلق مناخ يسمح لهؤلاء بالعودة بشكل آمن وطوعي وكريم.

30-هناك ملايين آخرون يعانون من الفقر، ويواجهون نقصا حادا في المواد الأساسية، واقتصادا في حالة مزرية. ويسود انعدام الأمن والانقسامات بما ساهم في إضعاف النسيج الاجتماعي وأفق عودة سيادة القانون وثقافة احترام حقوق الانسان. هذا أيضا يجب أن يكون أحد شواغلنا.

[20] جير بيدرسون المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسورية، إحاطة إلى مجلس الأمن، 29 آب 2019

...

35-في النهاية، يجب أن يتاح للشعب السوري المشاركة في انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة وفقا لقرار مجلس الأمن 2254، تشمل جميع السوريين الذين يحق لهم المشاركة بما في ذلك أولئك الذين يعيشون في المهجر. يستغرق عقد الانتخابات وفقا لأعلى المعايير الدولية وقتا طويلا ولهذا فإنني بدأت التفكير في كيفية قيام الأمم المتحدة بالأعداد لهذه المهمة، من خلال الحوار مع الأطراف السورية.[21]

إحاطة إلى مجلس الأمن 22 تشرين الثاني 2019:

...

25-إنني ما زلت مقتنعا أيضا بأن مجموعة أوسع من الاجراءات الملموسة يمكن أن تتبع نموذج ال "خطوة مقابل خطوة"، وأن يكون هناك نوع من التبادلية في التنفيذ، لبناء الثقة بين السوريين ومع المجتمع الدولي.

...

27-في النهاية، أعتقد أن هذه الجهود يجب أن تفضي إلى إنشاء بيئة آمنة، وهادئة، ومحايدة يسمح لأي اصلاح دستوري بأن يتواكب مع أوضاع إيجابية على الأرض وكذا مع بيئة تسمح بإجراء انتخابات حرة ونزيهة تدار تحت إشراف الأمم المتحدة بموجب قرار مجلس الأمن 2254 ومن الواضح أن الخطوات التي ستفضي إلى هذه البيئة يمكن أن تساهم أيضا في خلق الثقة لدى اللاجئين في إمكانية العودة الطوعية والآمنة والكريمة.

28-...أقدر دعمكم جميعا وأنا أواصل عملي في هذا الاتجاه، لتنفيذ مهمتي المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 2254.[22]

[21] جير بيدرسون المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسورية، إحاطة إلى مجلس الأمن، 30 أيلول 2019

[22] جير بيدرسون المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسورية، إحاطة إلى مجلس الأمن، 22 تشرين الثاني 2019

إحاطة إلى مجلس الأمن 20 كانون الأول 2019:

...

12- أولاً، أن اللجنة الدستورية كانت وستظل هشة...

13-...فقد تم التوافق على أن تكون ولاية اللجنة الدستورية هي اعداد وصياغة اصلاح دستوري كمساهمة في التسوية السياسية. وحتى يتسنى للجنة الدستورية أن تقوم بهذه المهمة، يجب أن يكون العمل ضمن الولاية الدستورية للجنة.

14-ثالثاً، لقد أكدت نتائج الدورة الثانية للجنة على الحاجة إلى مسار سياسي أوسع وأشمل. لقد أقرت الحكومة والمعارضة بهذه الحقيقة حينما وافقتا، في المعايير المرجعية والعناصر الأساسية للائحة الداخلية، على الحاجة إلى أن يدفع المسار السياسي الأشمل نحو بناء الثقة وتطبيق قرار 2254 لعام 2015 وبالفعل، فإنني مقتنع بأن اللجنة الدستورية لا يمكنها حل الأزمة، ولكن يمكنها أن تعزز الثقة بين الأطراف بما يفتح الباب أمام المسار الأشمل، وبالمثل، فإن المسار السياسي الأشمل يمكن أن يساهم ايجابياً في العمل على القضايا الدستورية.

...

20-ويجب أن يحقق هذا المسار مصالحة حقيقية وطويلة الأجل.[23]

قرار مجلس الأمن رقم 2474 لعام 2019:

...

18 - يشجع المعنيين من الممثلين والمبعوثين والمنسقين والمستشارين الخاصين للأمين العام للأمم المتحدة على مراعاة مسألة الأشخاص المفقودين نتيجة للنزاعات المسلحة أثناء تنفيذ كل منهم لولايته.[24]

[23] جير بيدرسون المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسورية، إحاطة إلى مجلس الأمن 20 كانون الأول 2019

[24] قرار مجلس الأمن رقم 2474 لعام 2019

إحاطة إلى مجلس الأمن 18 آيار 2020:

...

21- أؤمن أن للحوار الروسي – الأمريكي دورا رئيسيا، وأشجع الطرفين على مواصلته. وتعد الدول التي تناقش سورية في صيغتي أستانا والمجموعة المصغرة ايضا من اللاعبين الرئيسيين، بالإضافة إليكم أنتم أعضاء مجلس الأمن. وفي النهاية، هناك حاجة للعمل معاً لدعم جهد متجدد نحو عملية سياسية بقيادة وملكية سورية وبتيسير من الأمم المتحدة، تسترشد بقرار مجلس الأمن 2254، نحو تسوية سياسية يمكنها تلبية التطلعات المشروعة لجميع السوريين واستعادة سيادة سورية ووحدتها واستقلالها وسلامة أراضيها بشكل كامل.[25]

إحاطة إلى مجلس الأمن 23 تموز 2020

...

24- بناء على ما تقدم، واسترشادا بالقرار 2254 ، وبدعم من الأطراف الدولية الرئيسية وهذا المجلس، آمل أن نتمكن، خطوة بخطوة ، من رسم طريق إلى الأمام لإنهاء معاناة الشعب السوري والسماح له بتحديد مستقبله من خلال الإفراج عن المعتقلين والمخطوفين؛ وقف إطلاق نار على المستوى الوطني لإنهاء الصراع العنيف؛ بيئة آمنة وهادئة ومحايدة تمكن من العودة الآمنة والطوعية والكريمة للاجئين؛ وتسوية سياسية نهائية مبنية على دستور جديد وانتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة ووفقا لأعلى المعايير الدولية للمحاسبة والشفافية بمشاركة كافة السوريين الذين يحق لهم المشاركة، تلبي تطلعات الشعب السوري المشروعة، وتعيد سيادة سورية بالكامل ووحدتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية وازدهارها الاقتصادي.[26]

[25] جير بيدرسون المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسورية، إحاطة إلى مجلس الأمن، 18 آيار 2020

[26] جير بيدرسون المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسورية، إحاطة إلى مجلس الأمن، 23 تموز 2020

إحاطة نائب المبعوث الخاص لسورية (خولة مطر) إلى مجلس الأمن 25 تشرين الثاني 2020:

...

6-لا يمكن للمسار الدستوري بمفرده أن يحل الأزمة، ويجب أن يكون عمل اللجنة التي يقودها السوريون مصحوباً بخطوات متبادلة ومعززة من قبل الفاعلين السوريين والدوليين حول مجموعة من القضايا الواردة في القرار 2254

...

11-تستمر محنة ملايين اللاجئين والنازحين في التدهور. تدعم الأمم المتحدة اللاجئين السوريين مهما كانت خياراتهم وتسعى إلى إشراك جميع الأطراف في الجهود المبذولة لتمكين عودة آمنة وكريمة طوعية وعلى دراية جيدة. من المحتمل أن تتحقق أعداد أكبر للعائدين فقط بمجرد معالجة العوامل التي يقول اللاجئون إنها تمنعهم من العودة بما في ذلك الأمن الشخصي، والوصول إلى سبل العيش، والخدمات الأساسية والتعليم، فضلاً عن رد المساكن والأراضي والممتلكات وإعادة تأهيلهم وإعادة إعمارهم بعد الصراع. من شأن العمل على هذه الجبهات أن يساعد في خلق بيئة مواتية لمثل هذه العودة، وهو أمر راسخ في مبادئ القرار 2254

12-يحتوي القرار 2254 على جميع العناصر التي لا تزال تُفهم بشكل عام على أنها مطلوبة لحل سياسي: احترام.

سيادة سورية ووحدتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية. عملية سياسية يقودها ويملكها السوريون، والتي تتضمن عملية دستورية تتوج بانتخابات حرة ونزيهة وشاملة تشرف عليها الأمم المتحدة، وتتمتع بمشاركة هادفة من النساء؛ وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني؛ مكافحة الجماعات الإرهابية المحظورة امتثالاً للقانون الدولي؛ حماية المدنيين؛ إطلاق سراح

المعتقلين والمختطفين وتوفير المعلومات عن المفقودين. تنفيذ تدابير بناء الثقة؛ توفير شروط العودة الآمنة والطوعية للاجئين والنازحين؛ وإعادة التعمير والتأهيل بعد الصراع.[27]

إحاطة إلى مجلس الأمن 16 كانون الأول 2020:

...

23-عندما نلقي نظرة على عام 2020، نجد عنصرين يمكن البناء عليهما وهما هدوء نسبي مع ثبات خطوط التماس منذ مارس/آذار 2020، واللجنة الدستورية. وبينما نتطلع إلى عام 2021، نجد أن هناك حاجة إلى عملية أعمق وأوسع: وقف إطلاق نار على المستوى الوطني وعملية موضوعية لصياغة الدستور، وجهود أكبر لمعالجة مجموعة كاملة من القضايا، مع اتخاذي إجراءات لبناء الثقة والمضي خطوة مقابل خطوة. هذا يحتاج إلى شكل جديد من التعاون الدولي حول سورية، مع ضرورة وجود الأطراف الرئيسية حول الطاولة وطرح القضايا الرئيسية عليها.[28]

إحاطة إلى مجلس الأمن 28 نيسان 2021:

...

20-. اللجنة الدستورية ما هي إ لا جزء مما يجب أن يكون عملية أوسع لتنفيذ القرار 2254 وهي عملية يمكن المساعدة في إطلاقها بشكل تدريجي من خلال الخطوات المتبادلة. وهذه العملية الأوسع نطاقا ضرورية لخلق بشكل تدريج ي الظروف الآمنة والهادئة والمحايدة التي يمكن أن يترسخ فيها إصلاح دستوري توافقي ومدعوم على نطاق واسع في سورية. هذه هي نفس الشروط المطلوبة لعودة آمنة وكريمة وطوعية للاجئين السوريين ولإجراء الانتخابات المنصوص عليها في ا لقرار 2254. لا يمكننا الوصول إلى هذه الأهداف دفعة واحدة. لكن هناك خطوات يمكن اتخاذها لتوليد بعض الحركة، ويتطلب ذلك دبلوماسية دولية بناءة لتحديدها

[27] نائب المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسورية خولة مطر، إحاطة إلى مجلس الأمن، 25 تشرين الثاني 2020

[28] جير بيدرسون المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسورية، إحاطة إلى مجلس الأمن، 16 كانون الأول 2020

وتنفيذها. أنني منفتح على أي اقتراحات أو نصائح في هذا الشأن، لكن لا أرى سبيلا آخر غير هذا لمساعدة الشعب السوري على الخروج من أزمته الرهيبة نحو مستقبل أفضل يلبي تطلعاته المشروعة ويعيد سيادة سورية ووحدتها واستقلالها وسلامة أراضيها.[29]

إحاطة إلى مجلس الأمن 26 آيار2021:

وهذه الإحاطة جاءت بعد ما يسمى بانتخابات بشار المجرم الذي تسبب في تهجير ونزوح قسري لحوالي نصف الشعب السوري حيث جاء في الإحاطة

...

10-لقد أخذنا علماً بالانتخابات الرئاسية التي تجري اليوم عملاً بالدستور الحالي. وكما أشرنا سابقاً، فإن تلك الانتخابات ليست جزءاً من العملية السياسية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن رقم 2254. والأمم المتحدة ليست منخرطة في هذه الانتخابات وليس لديها تفويض للقيام بذلك. وتواصل الأمم المتحدة التأكيد على أهمية التوصل إلى حل سياسي تفاوضي في سورية لتنفيذ القرار 2254. يظل هذا هو السبيل الوحيد المستدام لإنهاء الصراع ومعاناة الشعب السوري.[30]

ولكن لطالما الانتخابات غير معترف فيها فيجب عدم الاعتراف بممثل عنه في الاجتماعات والهيئات التي تعمل برعاية اممية وكذلك تمثيله في المحافل الدولية.

إحاطة إلى مجلس الأمن 25 حزيران 2021:

...

14-دعونا نسلط الضوء أيضاً على أزمة النزوح في سورية. وهي ظاهرة تتحدى المنطق في نطاقها، حيث أجبر 13 مليون شخص على الفرار من ديارهم، داخل سورية وخارجها وهو ما يعادل نصف عدد سكان البلاد قبل الحرب. هذه مأساة إنسانية ووطنية عميقة، وهي أيضا

[29] جير بيدرسون المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسورية، إحاطة إلى مجلس الأمن، 28 نيسان2021

[30] جير بيدرسون المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسورية، إحاطة إلى مجلس الأمن، 26 آيار2021

بمثابة قنبلة موقوتة للاستقرار الإقليمي. نحن بحاجة إلى رؤية إجراءات من شأنها أن تخلق الظروف اللازمة والثقة لعودة آمنة وكريمة وطوعية. لقد وضعت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مؤشرات ومعايير الحماية في هذا الصدد. واعتقد أن هناك خطوات يمكن أن تتخذها الحكومة، وخطوات يمكن أن يتخذها الآخرون أيضا لإحراز تقدم ملموس في هذا الأمر.[31]

إحاطة إلى مجلس الأمن 27 تشرين الأول 2021:

...

7-دعوني أذكر، السيد الرئيس، أن ولاية اللجنة الدستورية، كما اتفقت عليها الأطراف، هي إعداد وصياغة إصلاح دستوري للموافقة الشعبية. وأنه وفقا لولايتها، يجوز للجنة سواء تعديل الدستور الحالي أو صياغة دستور جديد. هذا ما يعنيه الإصلاح الدستوري في هذا السياق...[32]

النتائج:

- دور المبعوث الأممي في سورية أخذ طابع دعائي وترويجي لبعض القرارات والاجتماعات وهو يمهد للحل لصالح السلطة غير الشرعية وفاقدة المشروعية وعلى حساب الشعب السوري صاحب الاختصاص الاصيل بالسلطة وهو غير مدعوم من قبل الدول المؤثرة في الساحة الدولية وبات عمله كمراقب وميسر للاجتماعات وأقرب ما يكون لدور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في النزاعات الدولية.
- انشغال المبعوث الأممي بالمساعدات الإنسانية والكوفيد والاقتصاد والاتصالات وأمور هامشية وفي هذا إضاعة للوقت والجهد والمال وعلى حساب دماء السوريين حيث يغلب على عمل المبعوث في الحالة السورية الطابع الإنساني ولقد تعددت المسارات السياسية في عهدهم كمسار سوتشي وغيره وهنا ابتعاد عن طاولة الأمم المتحدة كما

[31] جير بيدرسون المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسورية، إحاطة إلى مجلس الأمن، 25 حزيران 2021

[32] جير بيدرسون المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسورية، إحاطة إلى مجلس الأمن، 27 تشرين الأول 2021

أصبح المبعوث الأممي أقرب ما يكون في الحالة السورية لمرصد اخباري ومنحاز لصالح السلطة غير الشرعية.

- لقد حدثت انتخابات خلبية مرتين لصالح بشار المجرم ولم يتم اتخاذ أو صناعة قرار قانوني ضد نتيجة الانتخابات واستمر تمثيله في المحافل الدولية واستمرت المعارضة المصطنعة بالاجتماع مع ممثليه وهذا اعتراف بنتيجة الانتخابات.
- لم يكن هنالك نتائج مهمة للمبعوث على ارض الميدان وكذلك فيما يخص المعتقلين واستمرار القصف وقضم الجغرافيا والنزوح والدمار والاعتقال والتعذيب وإرهاب السلطة والانتهاكات والإهانات وانعدام الاستقرار والتدخل والاحتلال والانقسام وتراجع معدلات التنمية والفقر على نطاق واسع. حيث يعاني الملايين داخل سورية وملايين اللاجئين خارجها من صدمات عميقة، وفقر مدقع، وانعدام الأمن الشخصي، وغياب الأمل في المستقبل.
- إن العملية السياسية لم تسفر بعد عقد من الزمن على المحاولات الفاشلة عن أي تغييرات حقيقية في الحياة اليومية للسوريين أو في سلوك عصابة أسد، بل زادت الأمور تعقيدا ولم تساهم في تحديد رؤية حقيقية للمستقبل. كما أن الخطوات التي من شأنها أن تساهم في بناء الثقة لم تتحقق بشكل فعلي، مثل وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل ودون عوائق، والتقدم بشأن المعتقلين والمختطفين والمفقودين أو على الأقل توفير معلومات حول مصير هؤلاء الأشخاص، والوصول لهم، وإطلاق سراح النساء والأطفال والمرضى والمسنين. بالإضافة إلى وقف إطلاق النار .
- التسبب بفشل للأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وإحباط شخصي للمبعوثين الذين يختارون عادة استناداً إلى قدراتهم وخبراتهم ومعرفتهم بواقع الأزمات ولكن يعود الفشل إلى انحياز من القائمين عليها لطرف على حساب آخر.
- لا ينظرون إلى جذور وأسباب الأزمات الحاليّة، ففي الحالة السورية مثلاً تعامل جميع المبعوثين الأمميين إلى سورية مع القضية السورية بوصفها نزاعاً مسلحاً بين طرفين،

ولم يأخذوا في الحسبان التعامل مع المسألة السورية من جانبيها الأخلاقي والإنساني والحقوقي، بل كان المبعوثون يساوون بين الضحية والجلاد.

- تناقضات واختلافات الدول الفاعلة في المجتمع الدولي، وافتقار المجتمع الدولي لإدارة موحدة مركزية في التعاطي مع الحالة السورية، فالانقسام في مجلس الأمن الدولي أفضى إلى فشل دولي في حل القضية السورية.
- التحذيرات التي تحمل طابع الإكراه، التي يحاول مبعوثو الأمم المتحدة توجيهها إلى بعض أطراف النزاع لإرغامهم على القبول بمسودات الاتفاق التي تم إبرامها لاحقا.
- المبعوث يمثل عين الامم المتحدة في مناطق النزاع ورغم ذلك لم يتم اتخاذ قرار تحت الفصل السابع للميثاق الأممي باستثناء نزع السلاح الكيماوي والمحافظة على المجرم وترك أدوات الإجرام الأخرى بيده لينال من الشعب الحر.

التوصيات:

- يجب أن يكون عمل الوسطاء ضمن الإطار الذي تنشئه قواعد القانون الدولي وأهمها الاتفاقيات العالمية والإقليمية، والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الجنائي الدولي، بما في ذلك نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حيث يجب ألا يفضي فض النزاع لمخالفة القانون الدولي وهنا لابد من إحالة مجرمي الحرب لمحكمة الجنايات الدولية.
- يجب أن يهدف بالفعل دور المبعوث الأممي إلى إيجاد حلول تلبي طموحات الشعوب العربية في الحرية والتحرر، وليس إعاقة للتحولات الديمقراطية في هذه البلدان.
- على المبعوث الأممي عدم الانشغال الأمور الهامشية وخاصة عندما تكون على حساب الأمور الجوهرية.
- التركيز على هدف المفاوضات بتشكيل هيئة حكم انتقالي، كاملة الصلاحيات ليس لمجرمي الحرب وجود فيها وعلى رأسهم بشار أسد، وعدم السماح بتشكيل حكومة

وحدة وطنية في ظل بقاء الأسد المجرم على مقعد الرئاسة وتبييض سمعته وسمعة مجرمي الحرب.

- تحمل المسؤولية عربياً، وإقليمياً، ودولياً تجاه الشعب السوري.
- مجلس الأمن هو المسؤول عن السلم والأمن الدوليين وعليه تحمل المسؤولية.
- يجب على وسطاء الأمم المتحدة أن يعملوا ضمن سياق ميثاق الأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، وقواعد المنظمة ونظمها ونلحظ خروجهم عن القرارات الدولية المتعلقة بالقضية السورية ومخالفتها.
- اللجوء للفصل السابع من الميثاق الأممي واستخدام الوسائل القسرية للحل.
- العمل على فض النزاعات من خلال معالجة الاسباب الجذرية لها، فضلاً عن منع تدخلات الاطراف الخارجية من في شؤون الدول التي تعاني من النزاعات الداخلية.
- منع الإفلات من العقاب على الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني.
- أن يسعى مجلس الأمن والمنظمات الفاعلة في المجال الحقوقي لتصنيف نظام أسد بأنه نظام إرهابي.
- البحث عن حلول جادة وعادلة للقضية السورية بدلًا من الميل لإدارة الأزمات.

الخاتمة:

تجري الوساطة ضمن أطر قانونية ويقوم الوسطاء بعملهم على أساس الولايات التي يكلفوا بها من قبل الهيئة التي تعينهم وضمن القواعد والنظم التي تحددها تلك الهيئة والتي تحكم عملها.

إن محصلة أعمال أغلب المبعوثين في مجملها لم تخرج عن حدود المبادرات التي لم يلتزم بها أحد حيث كشفت الفترة الزمنية فشلاً كبيراً للمبعوثين الأمميين فالأمم المتحدة ومبعوثوها أطالوا الأزمات، ومنحوا الوقت لصالح عصابة أسد، وبهذا استمرار لمعاناة الشعب السوري على يد السلطة القاتلة.

كما مثلت الانقسامات البينية العربية والإقليمية عاملاً سلبياً على هذا الصعيد، فأي قرارات تصدر عن الأمم المتحدة تحتاج إلى إجماع دولي على تطبيقها، وتعاون عربي وإقليمي لا يمكن من دونه أن تنجح جهود المنظمة الدولية وتترجم قراراتها على الواقع..

ولقد اصطدمت جهود مبعوثين أمميين إلى سورية بتعنت النظام المجرم، على مدى عقد من الزمن، وهذا ما دفعهم إلى الاستقالة.

ويظهر حجم المخاطر الإنسانية بسبب السلطة المجرمة، والطريقة الوحيدة للحفاظ على السلم في سورية هي إسقاط عصابة أسد.

وبالتالي جهود المبعوثين لم تتمكن من وقف أو خفض الهجمات على المدنيين والأهداف المدنية، بما في ذلك الهجمات على المدارس والمرافق الطبية، والمرافق الحيوية، والاستخدام العشوائي للأسلحة، بما في ذلك المدفعية والبراميل المتفجرة والقصف الجوي والقصف العشوائي بقذائف الهاون واستخدام تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب القتال، بما في ذلك فرض الحصار على المناطق المأهولة بالسكان، والاستخدام الواسع النطاق للتعذيب، وسوء المعاملة، والإعدام التعسفي، والقتل خارج نطاق القضاء، والاختفاء القسري وغيرها من الانتهاكات اليومية لعصابة أسد.

المراجع:

1. الأمم المتحدة، أخبار الأمم المتحدة، الأمين العام يعين أربعة ميسرين لرئاسة مجموعات العمل الموضوعية للحوار السوري، 22 أيلول 2015.
2. البروتوكول الثاني الإضافي إلى اتفاقيات جنيف لعام 1977.
3. الجمعية العامة، الدورة 66، الجلسة 126، 4 ايلول 2012.
4. الجمعية العامة، الدورة 71، 2016.
5. جير بيدرسون المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسورية، إحاطة إلى مجلس الأمن، 27 حزيران 2019.

6. جير بيدرسون المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسورية، إحاطة إلى مجلس الأمن، 29 آب 2019.
7. جير بيدرسون المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسورية، إحاطة إلى مجلس الأمن، 30 أيلول 2019.
8. جير بيدرسون المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسورية، إحاطة إلى مجلس الأمن 20 كانون الأول 2019.
9. جير بيدرسون المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسورية، إحاطة إلى مجلس الأمن، 22 تشرين الثاني 2019.
10. جير بيدرسون المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسورية، إحاطة إلى مجلس الأمن 18 آيار 2020.
11. جير بيدرسون المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسورية، إحاطة إلى مجلس الأمن 23 تموز 2020.
12. جير بيدرسون المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسورية، إحاطة إلى مجلس الأمن ،16 كانون الأول 2020.
13. جير بيدرسون المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسورية، إحاطة إلى مجلس الأمن، 28 نيسان2021.
14. جير بيدرسون المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسورية، إحاطة إلى مجلس الأمن، 26 آيار2021.
15. جير بيدرسون المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسورية إحاطة إلى مجلس الأمن، 25 حزيران 2021.
16. جير بيدرسون المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسورية، إحاطة إلى مجلس الأمن، 27 تشرين الأول 2021.
17. قرار الجمعية العامة في 16 شباط 2012.
18. قرار الجمعية العامة في 3 آب 2012.

19. قرار مجلس الأمن رقم 2042 لعام 2012.
20. قرار مجلس الأمن رقم 2254 لعام 2015.
21. قرار مجلس الأمن رقم 846 لعام 2016.
22. قرار مجلس الأمن رقم 2268 لعام 2016.
23. قرار مجلس الأمن رقم 2474 لعام 2019.
24. الموقع الرسمي للأمم المتحدة.
25. الموقع الرسمي لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام في سورية.
26. نائب المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسورية خولة مطر، إحاطة إلى مجلس الأمن، 25 تشرين الثاني 2020.

الفهرس:

دور الوسيط الدولي في الحل السياسي في القضية السورية بين عامي 2012و2021: .. 1
مقدمة:..... 1
الأنشطة التي يقوم بها المبعوث الأممي إلى سورية: 4
كوفي عنان المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سورية: 9
قرار الجمعية العامة في شباط 2012: 10
قرار الجمعية العامة في آب 2012: 10
الدورة 66 للجمعية العامة في ايلول 2012: 11
الأخضر الابراهيمي المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سورية:..... 12
دي مستور المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسورية: 13
الدورة 71 للجمعية العامة عام 2016: 14
قرار مجلس الأمن رقم 846 لعام 2016: 15
قرار مجلس الأمن رقم 2268 لعام 2016: 15
جير بيدرسون المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسورية: 16

بعض إحاطات بيدرسون إلى مجلس الأمن: 16
إحاطة إلى مجلس الأمن 27 حزيران 2019: 16
إحاطة إلى مجلس الأمن 29 آب 2019:..... 17
إحاطة إلى مجلس الأمن 30 أيلول 2019:..... 17
إحاطة إلى مجلس الأمن 22 تشرين الثاني 2019: 18
إحاطة إلى مجلس الأمن 20 كانون الأول 2019: 19
قرار مجلس الأمن رقم 2474 لعام 2019: 19
إحاطة إلى مجلس الأمن 18 آيار 2020:..... 20
إحاطة إلى مجلس الأمن 23 تموز 2020 20
إحاطة نائب المبعوث الخاص لسورية (خولة مطر) إلى مجلس الأمن 25 تشرين الثاني 2020: 21
إحاطة إلى مجلس الأمن 16 كانون الأول 2020: 22
إحاطة إلى مجلس الأمن 28 نيسان 2021: 22
إحاطة إلى مجلس الأمن 26 آيار2021:..... 23
إحاطة إلى مجلس الأمن 25 حزيران 2021: 23
إحاطة إلى مجلس الأمن 27 تشرين الأول 2021: 24
النتائج: 24
التوصيات:..... 26
الخاتمة:..... 27
المراجع: 28
الفهرس:..... 30